د.بوعبد الله مسعود

سلطة القاضي

في تقدير التعويض عن أضرار الأخطاء الطبية

النشر الجامعي الجديد

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

مقدمة 9

الفصل الأول: السلطة التقديرية للقاضي وتطبيقاتها في نطاق المسؤولية الطبية 17

المبحث الأول: ماهية السلطة التقديرية للقاضي 18

المطلب الأول: كيفية إعمال السلطة التقديرية للقاضي وضوابطها 19

الفرع الأول: تعريف السلطة التقديرية للقاضي 19

الفرع الثاني: كيفية إعمال السلطة التقديرية للقاضي 20

الفرع الثالث: ضوابط السلطة التقديرية للقاضي 22

المطلب الثاني: الخلاف الفقهي حول وجود سلطة تقديرية للقاضي 23

الفرع الأول: مبررات الاتجاه القائل برفض وجود سلطة تقديرية للقاضي 24

الفرع الثاني: الاتجاه الوسط المبيح للسلطة التقديرية للقاصي بقيود 25

الفرع الثالث: الاتجاه القائل بوجود سلطة تقديرية للقاضي 27

المطلب الثالث: السلطة التقديرية للقاضي في نطاق القانون المدني 29

الفرع الأول: مفهوم سلطة القاضي المدني التقديرية 29

الفرع الثاني: نطاق سلطة القاضي المدني التقديرية 31

الفرع الثالث: أساس سلطة القاضي المدني التقديرية 36

المبحث الثاني: عوائق إثبات الأخطاء الطبية وكيفية المطالبة بالتعويض عن أضرارها 36

المطلب الأول: أهم الصعوبات المرتبطة بإثبات الأخطاء الطبية 37

الفرع الأول: صعوبة إثبات عدم قيام الطبيب ببذل عناية 38

الفرع الثاني: التوسع في مجال الالتزامات الطبية 41

الفرع الثالث: صعوبة إثبات خطأ الفريق الطبي 46

المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة لبعض الأضرار المترتبة عن الأخطاء الطبية 50

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: طبيعة الضرر الطبي من دون خطأ 51
الفرع الثاني: الضرر الطبي عن فوات فرصة الشفاء 53
الفرع الثالث: الضرر الطبي الواقع خارج إطار العقد 56
المطلب الثالث: كيفية المطالبة بالتعويض عن الأضرار الطبية 58
الفرع الأول: المطالبة بالتعويض أمام القضاء المدني والإداري 59
الفرع الثاني: المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي 64
الفرع الثالث: التعويض على الضرر الطبي بطريق التسوية الودية 66
الفصل الثاني: دور القاضي في تقدير التعويض على الأضرار الطبية 73
المبحث الأول: الطرق المختلفة لتقدير التعويض عن الأضرار 74
المطلب الأول: التقدير القانوني للتعويض عن الأضرار 75
الفرع الأول: تحديد المشرع لمقدار التعويض بنصوص قانونية 76
الفرع الثاني: تحديد المشرع لفوائد التأخير عن التنفيذ في الالتزام التنفيذي 80
المطلب الثاني: التقدير القضائي للتعويض ومتطلباته 82
الفرع الأول: تقدير القاضي للتعويض عن عدم التنفيذ والتأخر فيه 83
الفرع الثاني: تقدير القاضي للتعويض عما أصاب الدائن من خسارة وما فاته من كسب 86
الفرع الثالث: تقدير القاضي للتعويض بمبلغ من النقود 88
المطلب الثالث: التقدير ألاتفاقي للتعويض وشروطه 91
الفرع الأول: اتفاق الأطراف على مقدار التعويض في العقد (الشرط الجزائي) 92
الفرع الثاني: اتفاق الأطراف على مقدار التعويض في اتفاق لاحق للعقد 95
الفرع الثالث: حالات الزيادة والتخفيض في مقدار التعويض المتفق عليه 99
المبحث الثاني: اعتبارات القاضي عند تقدير التعويض ومدى رقابة المحكمة العليا ومجلس الدولة 101
المطلب الأول: تقدير القاضي للتعويض قبل صدور الحكم النهائي به 102
الفرع الأول: مراعاة القاضي لمسألة قيام المتسبب في الضرر بإصلاحه 103
الفرع الثاني: خطأ المضرور وأثره في تقدير التعويض 105
المطلب الثاني: اعتبارات القاضي في تقدير التعويض أثناء صدور الحكم النهائي به 107
الفرع الأول: مراعاة القاضي لمسألة الضر المتغير 107

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: مراعاة القاضي لانخفاض وارتفاع الأسعار اللازمة لإصلاح الضرر 108
الفرع الثالث: مراعاة القانون الواجب التطبيق على العملة التي يقدر بها التعويض 111
المطلب الثالث: تقدير قاضي الموضوع للتعويض ومدى رقابة المحكمة العليا ومجلس الدولة 114
الفرع الأول: سلطة القاضي المدني في تقدير التعويض 115
الفرع الثاني: سلطة القاضي الإداري في تقدير التعويض 116
الفرع الثالث: أثر الطعن بالنقض في الحكم على تقدير التعويض 121
الفرع الرابع: رقابة المحكمة العليا ومجلس الدولة 123
خاتمـــة 125
قائمـــة المراجع المعتمدة 133
فهرس المحتويات 147

Scanné avec CamScanner

د.بوعبد الله مسعود

من مواليد أوقروت ولاية أدرار، حاصل على شهادة الماجستير سنة 2013 في القانون فرع قانون وصحة من كلية الحقوق جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، كما نال شهادة دكتوراه علوم سنة 2019 تخصص حقوق فرع قانون وصحة من نفس الجامعة.

له مشاركات في عدة ملتقيات دولية ووطنية في مختلف جامعات الوطن. كما لديه مقالات معتبرة منشورة في مجلات دولية ووطنية.

هذا الكتاب:

للقاضي سلطة تقديرية يمارسها أثناء حُكمه في القضايا المعروضة عليه لاسيما عندما يتعلق الأمر بتحديد مقدار التعويض المترتب عن الأخطاء، وفي هذا الصدد سنتطرق لمسألة هامة في مجال المسؤولية الطبية تتعلق بسلطة القاضي التقديرية للتعويض المترتب عن الأخطاء الطبية، عندما تتوفر شروط مسؤولية مرتكب الفعل الضار، حث أن تقدير التعويض في هذا الصدد أصبح يثير الكثير من الجدل نظراً لطبيعة الضرر الناتج عن الخطأ الطبي وكذا مكانة مقترف الفعل الذي يأخذ حُكم الخطأ الطبي من جهة، ومسؤولية القضاة في تحقيق التقدير الأصوب المؤدي إلى عدالة التعويض من جهة أخرى، حيث سنتطرق لبيان هذه السلطة من خلال الإشارة إلى كيفية إعمالها من طرف القاضي والعوائق التي تصادفه عند تقديره التعويض في هذا الصدد، وكذا إجلاء دوره في ذلك والاعتبارات التي يأخذها في الحسبان وهو يقدر التعويض.

ISBN: 978 9947 781 71 5

النشر الجامعي الجديد طباعة - نشر - توزيع
رقم 02 تجزئة تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان - تلمسان.
الهاتف / الفاكس : 043 277 687
البريد الالكتروني : npu_editions@yahoo.fr

Scanné avec CamScanner